

التعليم والقوى البشرية في ليبيا

للدكتور عبد التواب اليماني (*)

١ - مقدمة :

لقد لقيت أهمية الاستثمار في رأس المال البشرى ودوره في التنمية الاقتصادية تأكيداً واضحاً واهتماماً بالغاً من جانب العديد من الاقتصاديين والمشتغلين بالتنمية الاقتصادية . كما أنصب اهتمام الاقتصاديين في هذا المجال على دراسة طبيعة التفاعل بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في كثير من بلدان العالم المتقدمة اقتصادياً والنامية على حد السواء ، ومحاولة قياس مدى اسهام التعليم في التقدم الاقتصادي وحساب نسبة العائد الذي يقدمه للفرد والمجتمع وتوظيف رؤوس الاموال في التعليم وغيره من وسائل تنمية الموارد البشرية .

ولقد تنوعت الدراسات وتنوعت النتائج في هذا المجال وان كانت كلها تؤكد على ما بين النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم من روابط قوية^١ . وينطلق هذا التفاعل بين النمو الاقتصادي والنمو التعليمي في معظمه من الجانب الاستهلاكي والانتاجي للتعليم باعتباره خدمة تقدم للفرد يتحدد الطلب عليها - كأي خدمة استهلاكية أخرى - بمستوى الدخل وكعامل من عوامل الاعداد الثقافي والمهني للسكان والقوى العاملة في الاقتصاد . هذا ، فضلاً عن أهمية التعليم في تهيئة المناخ المناسب للتنمية الاقتصادية عن طريق تغييره لسائر المفاهيم التي تعوق حركة النمو وتنمية الرغبة في التقدم لدى الافراد وكأداة من أدوات التقارب الاقتصادي والاجتماعي بين الافراد في المجتمع .

(*) محاضر بقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الليبية - بنغازي .

وتزداد أهمية الاستثمار في التعليم في البلدان النامية التي تواجه نقصا مستمرا في الأيدي العاملة الماهرة اللازمة لتطوير الإنتاج ، وتدل البيانات المتوفرة عن إحصائيات التعليم والقوى العاملة في هذه البلدان على أن معظم البلاد النامية تملك ما يكفيها من الموارد البشرية الخام غير المدربة التي تتمثل في الأفراد الراغبين في العمل ولكنها تفتقر إلى ما تحتاجه من القوى العاملة العالية المستوى ، الأمر الذي يتطلب توسيع نطاق الخدمات التعليمية أمام المواطنين في هذه البلدان لتحقيق مطالب التنمية من الأيدي العاملة المدربة ^٩ .

وفي ليبيا - ينظر للاستثمار في التعليم على أنه استثمار اقتصادي يدفع ويطور عمليات الإنتاج فضلا عن كونه استثمارا في القيم الضرورية والمرغوب فيها في المجتمع . فنمو التعليم في ليبيا يعتبر في حد ذاته ضرورة تحتها طبيعة مرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد الليبي في السنوات الأخيرة عقب اكتشاف البترول وتصديره للخارج ، فقد أدى التطور الاقتصادي في السنوات الأخيرة إلى تغير ملحوظ في الطرق والمجالات التي تستخدم فيها القوى العاملة كما تتطلب تغيرات سريعة في الخبرات والمهارات المختلفة في الوقت الذي كانت فيه الأيدي العاملة المدربة محدودة بالنسبة للطلب المتزايد عليها وتضع هذه التغيرات الاقتصادية على عاتق النظام التعليمي باعتباره مصدرا رئيسيا للقوى العاملة المدربة - مسؤولية كبيرة لمواجهة التغير في احتياجات سوق العمل ، والاعتماد على المؤسسات التعليمية لاحتداث التغير المطلوب في مهارة القوى العاملة وارتباط تطورها باحتياجات السوق من اليد العاملة المدربة .

وتهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار يمكن في نطاقه رسم الخطوط الأولية لبعض المشكلات المتعلقة بالنظام التعليمي القائم في ليبيا وتحليل لدوره في تنمية الموارد البشرية على ضوء احتياجات سوق العمل في الحاضر والمستقبل .

ويتناول التحليل في أول الأمر احتياجات ليبيا من العناصر المتعلمة للوقوف على جانب الطلب ويتبع ذلك دراسة تطور الناتج الدوري للمؤسسات التعليمية للوقوف على جانب العرض للعناصر المتعلمة .

وعلى ضوء المقارنة بين ظروف العرض والطلب على العناصر المتعلمة يمكننا تقويم الوضع التعليمي القائم وتطوره بالنسبة للاحتياجات من الطاقة العاملة المؤهلة وأخيرا سنقدم وصفا شاملا للوضع التعليمي القائم للوقوف على بعض الجوانب السلبية التي تتعلق بإنتاجية وتوازن النظام التعليمي في مراحله وأنواعه المختلفة وتأثير ذلك على عرض العمل المؤهل • وبناء على نتائج هذه الدراسة يمكن تحديد الاهداف التي تتعلق بتطوير التعليم ليستجيب بصورة فعالة مع احتياجات سوق العمل •

وتجدر الإشارة هنا الى أنه بالرغم من تعدد طرق اكتساب الخبرة (عن طريق التعليم الرسمي والتدريب أثناء الخدمة وبرامج تعليم الكبار والتعليم الذاتي وغيرها) الا أن اهتمامنا في هذه لدراسة سينصب على التعليم الرسمي فقط باعتباره المصدر الرئيسي في تنمية الموارد البشرية •

كما يجب أن نشير كذلك الى أن تقييما للتعليم في ليبيا سيقوم على أساس دوره الاقتصادي أو الميدان المهني للتعليم ونتائجه الاقتصادية وأن حاجة الطاقة العاملة هي أحد المعايير الرئيسية التي يستند اليها تخطيط النظام التعليمي وتنسيقه في المستقبل •

ولا يفوتنا أن نذكر في هذا المجال أن النمو التعليمي لا يخضع للعامل المهني فقط بل لاهداف اجتماعية وسياسية أخرى، كما أن النظر لحاجة الطاقة العاملة لا يمكن وحده أن يتيح لنا تقييم هذا النمو ولكنه في الواقع يقدم لنا ارشادات مفيدة عن البنية التي يجب أن نعطيها لتنسيق وتخطيط النظام التعليمي لكي يلائم طبيعة التطور الاقتصادي والفني في البلاد •

٢ - التعليم واحتياجات القوى العاملة :

يجرى عادة تصنيف القوى العاملة رأسيا وأفقيا الى عدد من الفئات والاقسام المهنية ويتناول التقسيم الرأسى ترتيب العمال وفقا لمستوى مهارتهم من العامل البسيط الى أرفع المستويات المهنية بينما يتناول التقسيم الاقصى توزيع العمال

ذوى المهارة الواحدة بين مختلف أوجه الاستخدام التى تتطلب تلك الدرجة من المهارة ويتحقق التوزيع الصحيح للقوى العاملة على الوظائف والمهن المختلفة عند توفر العدد المطلوب وبالخبرة المناسبة لممارسة كل مهنة . ويؤدى التعليم بمراحله وأنواعه المختلفة دورا قياديا فى تحقيق كفاءة توزيع موارد العمل فى الاقتصاد - باعتباره المصدر الرئيسى لتزويد القوى العاملة للمؤهلات والخبرات اللازمة للنشاط الاتاجى فى مختلف المجالات ، وكعامل من عوامل الحركة الوظيفية الجغرافية لمورد العمل وما لذلك من أهمية بالغة فى سيولة عرض هذا المورد .

(١) النظام التعليمى كمصدر للقوى العاملة :

يتضمن النظام التعليمى بوضعه الحالى فى ليبيا مجموع المدارس والمؤسسات التعليمية التى تعمل على تسييرها وزارة التربية والارشاد القومى بالاشتراك مع بعض الوزارات الاخرى للاشراف على المعاهد الفنية المتخصصة ، هذا بالإضافة الى الجامعة الاسلامية والجامعة الليبية بكلياتهما المختلفة . ويشمل النظام التعليمى الذى تشرف عليه وزارة التربية والارشاد القومى مجموع المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية بالإضافة الى المدارس الفنية ومعاهد المعلمين والمعلمات . ويتمثل ناتج النظام التعليمى فى خريجى وخريجات كل مرحلة وكل نوع من أنواعه فكثيرا ما نشبه النظام التعليمى باحدى الصناعات الكبرى ومرد ذلك الى أن منتجاته التامة أو غير التامة فى مختلف مراحله تعتبر المصدر الرئيسى للقوى العاملة المدربة فالمدارس الابتدائية تهدف باتتاجها لتكوين قاعدة تنهأ عليها مطالب القوى العاملة بعد عدة سنوات كما ينظر لاتتاج المدارس الثانوية على أنه خطوة من خطوات التعليم الجامعى ومصدر لانواع مستنيرة من القوى العاملة تأخذ مكانها مباشرة فى سوق العمل . وبالمثل تهدف المدارس الفنية والمهنية لاتتاج طاقة بشرية يمكن الاستفادة منها فى وقت أقصر ، كما تعتبر المؤسسات التعليمية العالية مصدرا رئيسيا لتزويد القوى العاملة بالخبرات والمهارات اللازمة لممارسة المهن الفنية والعلمية العالية المستوى .

ويتوقف نجاح النظام التعليمى فى القيام بالاعداد الثقافى والمهنى للقوى العاملة

اللازمة للبيان الاقتصادي الليبي على مدى استجابته لمتطلبات سوق العمل التي تتغير بدورها وفقا لطبيعة واتجاه التطور الاقتصادي والفنى - ولرؤية مدى استجابة النظام التعليمى لمتطلبات التنمية من القوى البشرية يتطلب الامر الوقوف على جانب الطلب على الايدى العاملة المدربة ومقارنة ذلك بالنتائج الدورى للنظام التعليمى بوضعه الحالى . وفى ضوء المقارنة بين ظروف العرض والطلب على القوى العاملة المؤهلة يمكن تقويم النظام التعليمى ووضع أساس يمكن أن يستند اليه أى برنامج اصلاحى يهدف لتحقيق التوازن بين متطلبات سوق الاستخدام وبين الاعداد التى يقدمها للطاقة العاملة بمختلف مستويات التعليم . وتجب الاشارة هنا الى تقييم النمو التعليمى على ضوء احتياجات الطاقة العاملة تقوم على افتراض وجود علاقات معينة بين فئات الهيكل الوظيفى ومراحل التعليم التى تعد وتدرج لها . وبناء على هذه العلاقات التى يتم تصورها وافترضها عادة تصنف المهن المختلفة وفقا لمستويات الدراسة وهنا يجب أن نشير الى بعض الصعوبات التى تواجه المهتمين بتخطيط القوى العاملة والتخطيط التربوى فى تصنيف المهن على أساس المستوى الدراسى وترد هذه الصعوبات فى أغلب الاحوال الى تعدد المهن وصعوبة تحديد الحد الأدنى لمستوى الدراسة المطلوب لممارسة كل مهنة .

وبالرغم من وجود بعض المهن التى يقتصر الدخول فيها على من حصل على مستوى تعليمى معين - كالطب والصيدلة والهندسة والتدريس . الا أن العديد من المهن الأخرى لا يرتبط مزاولتها بمستوى تعليمى محدد والسبب فى ذلك أن المؤهلات التى تتطلبها قليلة التجانس فبعضها كوظائف المستخدمين فى المكاتب وعمال البيع مثلا لا يتطلب مؤهلات متجانسة ، فضلا عن ذلك كله فإن أفراد المهن المحددة بالمؤهلات يمكنهم أن يكتسبوا مؤهلاتهم وخبراتهم بطرق متعددة غير التعليم الرسمى - عن طريق التدريب أثناء الخدمة وبرامج تعليم الكبار - والتعليم الذاتى وغيرها . وبالرغم من كل ذلك فلا يزال التعليم الرسمى هو المصدر الرئيسى لاكتساب الخبرة والمهارة وهذا فضلا عن العلاقة القوية التى تربط بين التعليم الرسمى وبين القوى العاملة والتى تزداد قوة تحت ظروف التطور الاقتصادى والفنى والتوسع فى التعليم مما أدى بالبعض الى اجراء محاولات متعددة لتصنيف المهن

المختلفة حسب المستويات التعليمية المطلوبة لممارسة هذه المهن ^٢ . وقد أدى التطور الكبير الذي شاهده الاقتصاد الليبي في السنوات الأخيرة الى تغير ملحوظ في التركيب الاقتصادي صاحبه تغير مماثل في هيكل الاستخدام وتعرض سوق العمل لضغط كبير وبصفة خاصة بالنسبة للأيدي العاملة المؤهلة تأهيلا خاصا ، واتسم هذا التغير بالانكماش النسبي للاستخدام في قطاع الزراعة وازدياد العمالة في قطاع البترول والقطاعات الأخرى النامية كالصناعة والتشييد والتجارة والخدمات . ويبدو هذا التحول واضحا عند مقارنة توزيع السكان العاملين في مجالات النشاط الاقتصادي في المدة الواقعة ما بين ١٩٥٤ - ١٩٦٤ ، فبينما قدر النقص في عدد المشتغلين بالزراعة والرعى بحوالى ٥٤٪ قد بلغت الزيادة في العمالة في القطاعات الأخرى النامية لأكثر من الضعف في نفس الفترة ^٨ . كما تشير تقديرات القوى العاملة في سنة ١٩٦٧ كذلك الى الهبوط المستمر في عدد المشتغلين بالزراعة والارتفاع الملحوظ في الاستخدام في القطاعات الأخرى فى الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م ^{١٣} .

وقد أدت هذه التغيرات الاقتصادية التى اتسمت بالاتجاه نحو تضائل الصناعات التقليدية وقيام أنواع جديدة من الأنشطة الاقتصادية والتوسع فيما كان قائما عن طريق زيادة الاستثمارات المتاحة لهذه الميادين ، الى تغير ملحوظ في المهارات وأنواع الاداء المألوفة . فالخبرة المكتسبة عن طريق الممارسة والتسى كانت تصلح في اقتصاد تقليدى بسيط لم تعد بعد صالحة في اقتصاد يتسم بالتغير والتطور . ونتيجة لهذه التغيرات التى خضعت لها بنية القوى العاملة ازداد الطلب على المتخصصين والفنيين والعمال المدربين وهم في معظمهم يمثلون ناتج النظام التعليمى .

وفى ضوء الاعتبارات التى تمليها هذه التغيرات على بنية القوى العاملة وافترض علاقات معينة بين فئات الهيكل الوظيفى ومراحل التعليم التى تعد وتدرّب لها ، قام «ناير» بتقدير احتياجات ليبيا من القوى العاملة حسب المستويات الدراسية فى المدة الواقعة بين ١٩٦٤ و ١٩٧٤ م . بمقارنة هذه الاحتياجات بالعدد التقديرى للمتخرجين من مختلف أجهزة التعليم فى نفس الفترة ، تبين وجود عجز

ملحوظ في عدد المتعلمين على الصعيدين الثانوي والجامعي ، حيث يزيد عدد الاشخاص المطلوبين على العدد المتوقع تخرجهم بحوالي ٥٩٦١ شخصا بالنسبة لحملة الشهادة الثانوية وما يقرب من ١٢٢٢ شخصا من خريجي الجامعة ، في حين يتوقع وجود فائض كبير بالنسبة لحملة الشهادة الابتدائية يقدر بحوالي ٣٣٣٦٥ وعلى ضوء هذه التقديرات تبين لنا عجز النظام التعليمي بوضعه الحالي عن مواجهة الطلب المتزايد على العناصر المتعلمة في سوق الاستخدام . وقد أدى ذلك بالمسؤولين الى محاولة سد النقص في الايدي العاملة الماهرة بالبحث عن مصادر أخرى لتنمية العرض المحلي عن طريق التدريب بالاضافة الى استخدام الايدي العاملة الاجنبية حتى يقابل الطلب المتوقع . ويورد «ناير» في تقريره عن الاستخدام - مشيرا الى الفترة التي أتم فيها دراسته ان الاجانب العاملين في القطاع العام يشغلون ما يعادل ٤٨٪ من الوظائف التي تحتاج الى مستوى تعليم جامعي بينما يشغلون في القطاع الخاص نسبة تعادل ٨٧٪ من الوظائف في صناعات البترول والبناء والسيارات وغيرها . كما قدر أيضا نسبة الوظائف التي يشغلها الاجانب والتي يشترط لشغلها مستوى التعليم الثانوي بحوالي ٥٪ في القطاع العام و ٤٩٪ في القطاع الخاص .

كما أكدت نتائج الدراسات التي أجرتها وزارة التنمية والتخطيط (سابقا) عن تنمية الموارد البشرية في ليبيا على اختلال التوازن بين ظروف العرض والطلب المتوقعين على الايدي العاملة المتعلمة في الفترة الواقعة بين ١٩٦٨ - ١٩٧٣ . وتشير نتائج هذه الدراسة الى النقص الملحوظ في العناصر المتعلمة خاصة في المهن التي تتطلب مستويات تعليمية متوسطة وعالية ، اذ يتبين أن عدد خريجي الجامعة الليبية والجامعة الاسلامية بالاضافة الى العائدين من البعثات والبالغ عددهم ٣٨٠٠ شخصا سوف يقابل ٦٠٪ فقط من احتياجات ليبيا من المتعلمين تعليما عاليا للعمل في المهن الفنية والعلمية والتي قدرت بحوالي ٥٧٤٠ شخصا في الفترة المذكورة . كما تبين أيضا أن ناتج المدارس الفنية والمهنية سوف يغطي ٢٥٪ فقط من الاحتياجات من العمال المهرة ونصف المهرة والبالغ عددهم بحوالي ١١٤٠٠٠ شخصا . في الفترة المذكورة كما قدر عدد المتخرجين من معاهد المعلمين والجامعتين الاسلامية والليبية المتوقع تشغيلهم في وظائف التدريس في المراحل المختلفة بحوالي

٦٣٣٠ شخصا بالمقارنة بالطلب المتوقع والذي قدر بحوالى ٩٩٨٠ شخصا مشيراً الى وجود عجز قدره ٣٦٥٠ شخصا في الفترة المذكورة ١٣ •

وتؤكد نتائج هذه الدراسات وغيرها على خطورة مشكلة النقص في الأيدي العاملة الماهرة بشكل يجعلها تمثل مختنقا رئيسيا في النمو الاقتصادي • كما تؤكد على أن السبيل نحو تخفيض حدة هذه المشكلة يتمثل في إعادة النظر في السياسة التعليمية • فنظرا لأهمية النظام التعليمي في انماء الموارد البشرية فإنه يجب التفكير في دراسة مشاكل هذا النظام ومحاولة علاجها بشكل يمكن المؤسسات التربوية من تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية من الأيدي العاملة المدربة •

(ب) التعليم والحركة الوظيفية والجغرافية للعمل :

يؤدي التوسع في التعليم وعلى كافة مستوياته وأنواعه دورا رئيسيا في توسيع مجال الانتقال الرأسى والافقى لمورد العمل وإعادة توزيعه على مختلف أوجه الاستخدام والمناطق الجغرافية مستجيبا في ذلك لما يطرأ من تغيرات اقتصادية ولما يستحدث في عالم الانتاج من طرق وأساليب فنية جديدة •

ويقوم التعليم بدور رئيسى في سيولة عرض العمل بتسهيل انتقال العمل (الأعلى) عن طريق مستويات المهارة الرأسية • فالتعليم بمختلف مراحله وأنواعه تقع عليه مسئولية الاعداد المهنى للعمال الذين لا يمارسون مهنة الآباء والعرف التقليدية ويرغبون في العمل في الصناعات الناشئة أضف الى ذلك أن العمال الذين يغيرون عملهم أو يرغبون في الانتقال من عمل بسيط الى آخر أكثر تعقيدا يحتاجون لمستوى معين من التعليم يمكنهم من إعادة تدريبهم لاكتساب خبرات ومهارات جديدة تؤهلهم للعمل بهذه الصناعات • وبهذه الطريقة يؤدي التعليم دورا هاما في إعادة توزيع العمل وتقليل حدة التباين بين موارد العمل الرأسية فبتسهيل حركة العمل الرأسية تزداد كمية العمل المعروض في القمة وتتناقص كمية العمل في القاعدة مستجيبة في ذلك مع متطلبات سوق الاستخدام •

ومن جهة أخرى يؤدي التعليم دورا رئيسيا في تسهيل الحركة الافقية وتقليل حدة التباين في توزيع العمل عند مستوى أفقى معين بين أوجه الاستخدام المختلفة

فبالرغم من أن التباين في مستويات الاجور عند مستوى أفقى معين من شأنه أن يعمل على توسيع نطاق الحركة الافقية واستمرار انتقال العمال لوجه الاستخدام الاعلى أجرا الى أن ايعاد توزيع العمل بشكل يتلاشى معه اختلاف الاجور - الا أن عمل الجهاز السعري في ذلك غالبا ما يصطدم ببعض العراقيل التى تعوق حركة العمل بين أوجه الاستخدام المختلفة ومن هذه العوائق اللاسعريّة لانتقال وحركة العمل : عدم المام العمال بالمعلومات والانباء الخاصة بتوفر فرص العمل ومستوى الاجور خارج مجال الاستخدام ونقص الخبرات والمهارات اللازمة لممارسة الاعمال الجديدة وارتفاع تكاليف الانتقال من منطقة لآخرى ، بالاضافة الى العوامل النفسية والاجتماعية وما يستتبعها من خشية المجهول والفشل في تكييف حياتهم مع ظروف المعيشة الجديدة ^{١١} وتؤدى هذه العوامل التى تعوق حركة العمل الى تباين موارد العمل الافقية وسوء توزيع هذه الموارد بين مجالات الاستخدام المختلفة . ويبدو هذا التباين واضحا في التوزيع الصناعى للقوة العاملة في ليبيا .

فبالرغم من استمرار تدفق تيار الهجرة من قطاع الزراعة الى القطاعات الاخرى الا أن الزراعة لا زالت تمتص نسبة كبيرة من السكان وصلت في سنة ١٩٦٤ م لأكثر من ٦٠٪ واستنادا الى طبيعة النظام الزراعى القائم يمكن اعتبار عدد أكبر ممن يعملون في هذا القطاع في حالة بطالة مقنعة اذا أدركنا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج القومى في سنة ١٩٦٤ لا تزيد عن ٧٪ ^{١١} وبوجود العوامل اللاسعريّة التى تعيق حركة وانتقال العمل ستزداد خطورة هذه المشكلة سنة بعد أخرى نظرا لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية فالزراعة الليبية بوضعها الحاضر تمتص نسبة كبيرة من العمال غير المهرة والسكان الاميين ، والاستمرار على هذا الوضع من شأنه أن يعرقل أى اتجاه لتطوير أساليب الانتاج في المستقبل .

فالبطالة المقنعة - كما ذكرنا - متفاقمة وخبرة معظم العمال الزراعيين بالاساليب الحديثة محدودة وكل ذلك من شأنه أن يساعد على استمرار حالة الركود واستخدام الاساليب البدائية المركزة على العمل في قطاع الزراعة . ومن جهة أخرى فان عدم توفر فرص التعليم في الريف وانخفاض المستوى الثقافى والمهنى للسكان الريفيين سوف يزيد من حدة هذه المشكلة سنة بعد أخرى . ولمواجهة

هذه المشكلة يجب العمل على تنمية الريف اقتصاديا وبشرىا عن طريق برامج التعليم والتدريب التى تهدف لاكساب السكان الريفين خبرات ومهارات جديدة تمكنهم من العمل فى مجالات أخرى خارج الزراعة أو تدريبهم على استخدام الأساليب الحديثة من أجل تطوير عملية الانتاج فى هذا القطاع . وعموما يمكن القول بأن تخصيص جزء من الناتج القومى للاتفاق على إعادة تعليم وتدريب العمال الزراعيين لاكسابهم خبرات ومهارات جديدة وتوجيههم لمختلف مجالات العمل الأخرى له ما يبرره اذا ما أريد تطوير الزراعة الليبية وتحقيق الكفاءة فى توزيع العمل على أوجه الاستخدام المختلفة مستجيبا فى ذلك مع مقتضيات التطور الاقتصادى .

٣ - الارتباط بين التعليم والنمو الاقتصادى :

تفيد دراسة طبيعة واتجاه النمو التعليمى وارتباطه بالنمو الاقتصادى . بصفة جزئية - فى معرفة أسباب التباين بين انتاج النظام التعليمى ومطالب التنمية من الطاقات البشرية فى السنوات الماضية . وبالرغم من عدم توفر البيانات الكافية لدراسة التفاعل بين النمو الاقتصادى والتعليم ولفترة طويلة نسبيا ، فقد أمكن الخروج ببعض الاستنتاجات فى هذا الشأن من دراسة تقديرات اجمالى الناتج المحلى ، ونسب القيد فى مراحل التعليم المختلفة فى المدة الواقعة من سنة ١٩٥٧ الى ١٩٦٧ ويمكن تلخيص هذه الاستنتاجات فى النقاط التالية :

(أ) تبين من تقديرات اجمالى الناتج المحلى ونسب القيد فى المراحل التعليمية المختلفة فى الجدول رقم (١) ان النمو التعليمى جاء مصاحبا للنمو الاقتصادى ولم يأت بشكل سابق بوقت كاف حتى تتمكن المؤسسات التعليمية من مواجهة متطلبات التنمية من العناصر المتعلمة . فالنمو الاقتصادى فى ليبيا قد اتسم بالسرعة بشكل خاص فى أوائل الستينات عقت اكتشاف البترول وتصديره للخارج ، وقد أدى ذلك للتوسع فى الخدمات التعليمية والتحسين المستمر فى المستوى التعليمى نتيجة لمحاولة تعميم التعليم الابتدائى ليشمل معظم الاطفال الذين فى سن (٧ - ١٢ سنة) وتوسيع نطاق التعليم الاعدادى والثانوى حتى

يشمل عددا كبيرا من السكان في سن (١٣ - ١٨ سنة) فضلا عن الجهود الرامية لتدعيم التعليم الجامعي . ونخلص من ذلك أن التطور الذي شاهده الاقتصاد الليبي في السنوات الاخيرة قد أدى الى التوسع في التعليم في مراحله المختلفة ولكن دور التعليم في تزويد البنيان الاقتصادي بما يحتاج اليه من قوى بشرية متعلمة لم يتأت بشكل ملحوظ خلال هذه السنوات القليلة الماضية . وقد بدا ذلك واضحا في التباين الكبير من متطلبات سوق الاستخدام ونواتج النظام التعليمي . ومع ذلك كان لا بد أن يظهر هذا التباين خلال هذه الفترة القصيرة لان التعليم عملية بطيئة تحتاج لوقت طويل حتى تنتج ثمارها . فالتعليم باعتباره استثمارا طويلا الاجل - يتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا يزداد فيها الاتفاق على الخدمات التعليمية دون أن يقابل ذلك زيادة ملموسة في الانتاج والدخل ^٩ .

(ب) تؤكد التقديرات العالية لمعامل الارتباط بين اجمالي الناتج المحلي ونسب التقييد في المراحل المختلفة على وجود علاقة قوية بين التعليم والنمو الاقتصادي . وينطلق هذا التفاعل الكبير بين النمو الاقتصادي والنمو التعليمي من الطابع الاستهلاكي والانتاجي للتعليم .

ويتمثل الجانب الاستهلاكي للتعليم في اعتباره خدمة تقدم للفرد يستهلكها ويستمتع بها كما يقوم الفرد والمجتمع بتخصيص جزء من الدخل للانفاق على هذه الخدمة بغية الحصول عليها أو توفيرها .

وتتضمن تكاليف التعليم النفقات المنظورة التي يسهم بها الفرد أو الاسرة والمجتمع لتوفير الخدمات التعليمية ، والنفقات غير المنظورة التي تتمثل في الدخل المضحي به نتيجة تفرع الطلاب دراستهم في المرحلتين المتوسطة والعالية . وكلا النوعين يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى الدخل والمعيشة .

فارتفاع مستوى الدخل في ليبيا في السنوات الاخيرة قد زاد من قدرة ائدولة على تحمل نفقات (سواء المنظورة أو غير المنظورة) تعليم نسبة كبيرة من الشباب

في سن الدراسة وبتتبع الاتفاق العام على التعليم في السنوات الماضية يتبين لنا الارتباط الكبير بين مستوى الدخل والاتفاق على التعليم ، حيث أخذت مخصصات التعليم في الزيادة المستمرة من ٢٠٥ مليون جنيه في سنة ١٩٥٨ الى حوالي ٢٢٥ مليون جنيه في سنة ١٩٦٧ أى ما يعادل ٤٣٪ من الناتج القومى الاجمالى في نفس السنة هذا بجانب النفقات غير المنظورة التى تتمثل في الدخل المضخى به نتيجة تفرغ نسبة كبيرة من الشباب لدراساتهم فيما بعد المرحلة الابتدائية . اذ بلغ عدد الطلاب في المراحل التعليمية المتوسطة والعالية حوالي ٢٥٥٠٧ طالبا أى ما يقرب من ٧٪ من مجموع السكان الذين في سن العمل في سنة ١٩٦٤ كما زاد هذا العدد في سنة ١٩٦٧ الى ٣٤٨٤٥ طالبا أى ما يعادل ٨٪ من العدد التقديرى للسكان العاملين في نفس السنة . ومن جهة أخرى فالتطور الذى شاهده الاقتصاد الليبى في السنوات الاخيرة لا بد وأن يصحبه تطور مماثل في الخدمات التعليمية لمواجهة متطلبات التنمية من الطاقات البشرية المتعلمة فالطلب على التعليم هو طلب مشتق بمعنى أن زيادة الطلب على العمال المهرة والفنيين في مختلف المجالات تتطلب زيادة مماثلة في الطلب على الخدمات التعليمية في نواحى الاختصاص .

جدول رقم (١)

اجمالى الناتج المحلى ونسب القيد في الفترة الواقعة (٢) من (٥٧ - ١٩٦٧)

س	ص ١	ص ٢	ص ٣	ص ٤
اجمالى الناتج المحلى بملايين الجنيحات	التعليم الابتدائى (١٢-٧ سنة) %	التعليم الاعدادى (١٣-١٥ سنة) نسبة القيد %	التعليم الثانوى (١٦-١٨ سنة) نسبة القيد %	التعليم الجامعى (١٩-٢٢ سنة) نسبة القيد %
١٩٥٧	٣٢٠٠	٤٥	٥٢	٢٦
٥٨	٥٠٢٠	٥٨	٥٥	٤١
٥٩	٥١٢٠	٧٤	٥٨	٦٤
٦٠	٥٦٤٠	٩٦	٦٣	٨٤
٦١	٥٨٠٠	١١٦	٧٠	١٠٦
٦٢	٦٠٥	١٣٧	٧٤	١٢١
٦٣	٦٤٢	١٧٤	٨٢	١٣٧
٦٤	٩٥٩	٢٠٢	٨٢	١٦٢
٦٥	٧٠٨	٢٠٢	٨٥	١٩٠
٦٦	٧٥٧	٢٠٣	٩٩	٢٢٣
٦٧	٨٣٢	٢٣٣	١١٨	٢٤٣

(١) وليم ويدلى - التنمية في ليبيا ومشاكلها - مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال ربيع ١٩٦٨ - صفحة ٢٥ الجزء الانجليزى .

(٢) نسبة القيد = نسبة عدد التلاميذ في المرحلة التعليمية الى عدد السكان فى سن الدراسة في هذه المرحلة .

معامل الارتباط (ر) بين اجمالى الناتج المحلى (س) ونسب القيد (ص)

التعليم الابتدائى (س س ص ١) = ٠٨٧٨

التعليم الاعدادى (س س ص ٢) = ٠٨٩١

التعليم الثانوى (س س ص ٣) = ٠٩٦٥

التعليم الجامعى (س س ص ٤) = ٠٩٤٥

(ج) يدل ارتفاع معامل الارتباط بين اجمالي النتائج المحلي ونسب القيد في المرحلة الثانوية (٠٩٦٥) والمرحلة الجامعية (٠٩٤٥) عن مثيله في المرحلة الابتدائية (٠٨٨٧) على أن نسبة القيد في المراحل المتوسطة والعالية ترتبط بمقاييس النمو الاقتصادي وبدرجة أكبر مما هي عليه في المرحلة الابتدائية . ويمكن تفسير ذلك بأن سياسة التوسع في التعليم الابتدائي تخضع عادة لعوامل اجتماعية وسياسية بجانب العوامل الاقتصادية بينما يتحدد الطلب على التعليم في المراحل المتوسطة والعليا بالعوامل التي تدفع الطلاب لمواصلة تعليمهم وبالعوامل التي تؤدي بهم لترك الدراسة في وقت مبكر والالتساب لسوق العمل . وفي كلتا الحالتين يرتبط الطلب بمستوى الانتاج والدخل . فامتداد الدراسة بعد المرحلة الابتدائية . كما يتضح من الزيادة المستمرة في نسب القيد في المراحل الوسطى والعالية قد جاء نتيجة لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة في السنوات القليلة الماضية .

٤ - انتاج التعليم ومبدأ التوازن :

إذا نظرنا للنواحي الكمية في تدفق التعليم ونتائجه من القوى العاملة نجدها تتحدد باتتاجية المؤسسات التعليمية ودرجة التوازن الذي يحققه النظام التعليمي والذي يقرر نسب النمو في مراحله وفروعه المختلفة . ونتيجة للفحص الذي أجرى بصفة أولية على الاحصائيات التعليمية المتوفرة لدينا أمكننا الوصول الى بعض الاستنتاجات فيما يتعلق باتتاجية التعليم والتوازن النسبي بين مراحله وفروعه المختلفة ونتائج ذلك على عرض العمل المؤهل في ليبيا في السنوات الاخيرة .

(أ) انتاجية التعليم والتوازن النسبي بين مراحله :

يتحدد ناتج النظام التعليمي بأكمله أو أي مرحلة من مراحله بنسب الطلاب الذين يتمكنون من اتمام دراستهم في المدة المقررة ، ونسب من يتكرر رسوبهم أو يترك الدراسة قبل التمكن من اتمام مرحلة تعليمية معينة . ويعتبر ما يعرف

«بمعدل الفاقد» في التعليم من أبسط المعايير التي يمكن استخدامها لقياس إنتاجيته . وبالرغم من أن معدل الفاقد هذا لا يعطى صورة واضحة ودقيقة عن الفاقد بمعناه الشامل إلا أنه يدلنا على نسب النجاح ونسب الطلاب الذين يتمكنون من اتمام دراستهم في المدة المقررة ، فهو بذلك لا يعطينا فكرة دقيقة عن نسب من يتكرر رسوبهم أو نسب الطلاب الذين يتركون الدراسة قبل التمكن من اتمام مرحلة تعليمية معينة والاسباب التي تدعوهم لذلك ١٥ .

ونتيجة للفحص الذي أجرى بصفة أولية على الاحصائيات المتوفرة عن عدد الطلبة المسجلين في السنة الاولى واعداد المتخرجين في كل مرحلة خلال بضع سنوات سابقة أمكن تقدير معدلات الفاقد في مختلف مراحل التعليم في ليبيا وبالنظر لهذه التقديرات تبدو لنا حقيقة واضحة وهي الارتفاع الملحوظ في معدلات الفاقد أثناء الدراسة خاصة في التعليم الابتدائي حيث بلغ معدل الفاقد أثناء الدراسة حوالى ٧٨٪ وهذا يعنى أن من بين كل مائة تلميذ وتلميذة يلتحقون بالسنة الاولى يتخرج منهم ٢٢ فقط في المدة المقررة ويصبحون مؤهلين لمواصلة تعليمهم في المدارس الاعدادية . وما يقال عن الفاقد أثناء الدراسة في المرحلة الابتدائية ينطبق لحد ما على المرحلتين المتوسطة والعالية ، حيث كان معدل الفاقد في المرحلتين الاعدادية والثانوية يتراوح بين ٣٠ - ٦٠٪ كما وصل هذا المعدل الى ٤٠٪ أو أكثر فى المرحلة الجامعية .

وانخفاض انتاجية التعليم - كما توضحها معدلات الفاقد المرتفعة - من شأنه أن يؤدي الى اختلال التوازن بين مراحل التعليم ، والى وجود التباين الملحوظ في موارد العمل الرأسية . فعن طريق مراحل التعليم تتحدد مستويات الخبرات والمهارات اللازمة للنشاط الانتاجي ، فضلا عن أن التوسع في أى مرحلة لا بد وأن يصحبه توسع مماثل في المراحل الاخرى بشكل يحقق التوازن بين طبقات الهرم التعليمي . فالتوسع في التعليم العالى من أجل توفير الايدى العاملة العالية الماهرة لا يمكن أن يتم الا اذا سبقه توسع في التعليم الثانوى وهذا بدوره يجب أن يسبقه توسع مماثل في المرحلتين الابتدائية والاعدادية وبشكل يحقق التوازن المطلوب . وبالرغم من اتساع قاعدة التعليم الابتدائي في السنوات الماضية ليشمل

نسبة كبيرة من الاطفال في سن الدراسة الا أنه قليل الانتاج بالنسبة لهذا الاتساع وبالنسبة لحاجة مراحل التعليم الوسطى والعالية الى أعداد متزايدة من الطلاب يمكن أن تتحول لقوى عاملة مدربة على جميع المستويات المطلوبة .

جدول رقم (٢)

عدد التلاميذ والتلميذات في سنوات المرحلة الابتدائية

السنة الدراسية	البنين	البنات	المجموع
السنة الاولى ١٩٦٠/٥٩	٢٧٣٣٦	٩٦٥٤	٢٦٩٩٠
السنة الثانية ١٩٦١/٦٠	١٨٦٤١	٨١٣٦	٢٦٧٧٠
السنة الثالثة ١٩٦٢/٦١	١٧٠٥٧	٣٨٩١	٢٠٩٤٨
السنة الرابعة ١٩٦٣/٦٢	١٤٩٨١	٢٩٨٦	١٧٩٦٧
السنة الخامسة ١٩٦٤/٦٣	١٣٩٤٩	٢٠٩٦	١٤٠٤٥
السنة السادسة ١٩٦٥/٦٤	١١٣٩٥	١٤١٥	١٢٨١٠
الخريجون ١٩٦٦/٦٥	—	—	٨٢٣٢

المصدر : التعليم والخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا
البحث رقم (٣) ص (١١) وزارة التربية والتعليم .

وكما يبدو الجدول رقم (٢) نلاحظ أن المدارس الابتدائية بوضعها الحاضر تفشل في الابقاء على عدد أكبر من المتحقيقين بها . ويعتقد أن ارتفاع الفاقد أثناء الدراسة في المرحلة الابتدائية يرجع في معظمه الى انقطاع الاطفال عن الدراسة وتبدو هذه الظاهرة بصورة واضحة بين البنات . هذا ، ويجب أن نشير الى أن فشل التعليم الابتدائي لا يكمن في النقص في عدد الخريجين بالنسبة للتوسع المطلوب في المراحل التالية بل في ضعف مستوى الخريجين أنفسهم مما يعرقل النظام التعليمي في مراحله الوسطى والعالية . ويوضح الجدول رقم (٣) نسب

مجموع التلاميذ في المراحل الوسطى والعالية الى مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية في ليبيا وغيرها من البلدان الاخرى لاعطاء فكرة عامة عن المنجزات التي حققتها السياسة التعليمية في السنوات الماضية فيما يتعلق بتوازن النظام التعليمي في مراحل المختلفة .

جدول رقم (٣)

نسب المسجلين في مراحل التعليم على أساس أن عدد المسجلين في المرحلة الابتدائية يساوي ١٠٠ في سنة ١٩٦٥/٦٦

المرحلة العليا	المرحلة الثانوية	
١٠	١٤٤	ليبيا
١٠٥	٤٠٠	الولايات المتحدة الامريكية
٧٥	٥٦٠	فرنسا
٦٢	٢٦٥	لبنان
٥٢	٢٥١	سوريا
٥٩	٢٩٤	الجمهورية العربية المتحدة
٢٨	٢٦٣	العراق

- المصادر : (١) أ - موزوني ، تطور التعليم في البلاد العربية . صحيفة التخطيط التربوي في البلاد العربية - العدد الرابع عشر - ٦٧ م ص ٤٦
- (٢) عبد العزيز القوصي - التخطيط التربوي والتنمية الاقتصادية صحيفة التخطيط التربوي في البلاد العربية .

من الجدول السابق يتبين لنا أن هناك تباينا كبيرا وعدم توازن بين عدد التلاميذ المسجلين في المراحل التعليمية المختلفة في ليبيا اذا قورنت بغيرها من البلدان الاخرى . فعلى الرغم من التوسع في التعليم في السنوات الماضية الا أن نسب النمو في مراحل المختلفة لا تتسم بالتوازن فيمنما تركزت الجهود نحو تعميم التعليم

الابتدائي الا أن ضعف انتاجية هذه المرحلة قد أدى الى خلق قاعدة ضيقة للهرم التعليمي والحد من امكانية التوسع في المراحل المتوسطة والعالية .

وقد أدى هذا التباين في نسب التسجيل واختلال التوازن بين مراحل التعليم الى وجود التباين الكبير الذي لاحظناه في موارد العمل الرأسية . فارتفاع نسب الفاقد في التعليم الابتدائي يؤدي الى وجود فائض كبير في الايدي العاملة غير المدربة كما يحد من امكانية التوسع في خريجي المرحلتين الوسطى والعالية فسي المستقبل كما أن ارتفاع الفاقد أثناء الدراسة الثانوية والعالية يؤدي بدوره الى نقص شديد في الخبرات المتوسطة والعالية فبافتراض بقاء معدلات الفاقد ونسب الالتحاق في المراحل المختلفة على ما هي عليه الآن يتبين أن من كل ١٠٠٠ تلميذ يلتحقون بالسنة الاولى الابتدائية يتخرج منهم ٧٦ طالب في المرحلة الاعدادية بعد ٩ سنوات ، ٤٩ طالب في المرحلة الثانوية بعد ١٢ سنة ، ١٤ طالب فقط في المرحلة الجامعية بعد ١٦ سنة .

وعلى نفس المنوال ، فان تخفيض معدل الفاقد في كل مرحلة تعليمية يؤدي بدوره الى زيادة العرض من الايدي العاملة المؤهلة . وهذا ما يدعو لاهمية دراسة العوامل التي تسبب في ارتفاع معدلات الفاقد والتصدي لعلاج مشكلة انقطاع الطلاب عن دراستهم من أجل العمل على رفع مستوى انتاجية التعليم .

ويرجع ارتفاع الفاقد في التعليم لاسباب اجتماعية وتربوية بجانب عوامل اقتصادية أخرى تتعلق بمستوى دخل الاسرة وظروف الطلب على العمل . فقد سبق أن أشرنا الى العلاقات بين مستوى دخل الاسرة ومواصلة الابناء لدراساتهم بعد المرحلة الابتدائية . وكما يبدو أن هناك ارتباطا وثيقا بين التغيير في ظروف الطلب على العمل والتغيير في مستويات التعليم وبين الانقطاع عن الدراسة في وقت مبكر . فحينما يقل الطلب على العمل يزداد الاقبال على مواصلة الدراسة والعكس صحيح ، ويزداد الفاقد في التعليم نتيجة للتسرب والانقطاع عن الدراسة حين تروج امكانيات العمل في السوق .

وقد كان سوق العمل في ليبيا خاصة في السنوات الاولى عقب اكتشاف

البترول يرحب بالمتعلم تعليماً بسيطاً لممارسة الأعمال التي تتطلب خبرة أو مهارة معينة . ويبدو أن توفر فرص العمل في هذه الفترة في قطاع البترول والقطاعات الأخرى النامية قد شجعت العديد من الطلاب على التسرب والانتقطاع عن الدراسة متى أنهوا دراستهم في المرحلة الابتدائية أو جزءاً من المرحلة الثانوية ، غير أن ظروف الطلب على العمل ، كما سبق أن ذكرنا ، تتغير بتغير مرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد الليبي في الحاضر والمستقبل . فالاتجاه نحو تضائل الصناعات التقليدية وتنوع النشاط الاقتصادي يتطلب تغييرات كبيرة في المهارات وأنواع الإدارة المألوفة ويعني ذلك بدوره ازدياد الطلب على العناصر المتعلمة من العمال المهرة إلى الفنيين والمختصين وازدياد الطلب على المتعلمين يعني في الوقت نفسه ازدياد الطلب على التعليم وتشجيع الطلاب على مواصلة الدراسة كما أن ازدياد الطلب على المتعلمين يعرض جزءاً كبيراً من المتسربين للبطالة بسبب عدم تكيفهم مع ظروف الطلب الجديدة أو مع احتياجات السوق الحقيقية مما قد يؤدي إلى دفعهم من جديد للدخول في ميدان التعليم حتى يكتسبوا الخبرة والمهارة التي تتناسب مع التغير في ظروف الطلب الجديد ويتطلب ذلك ضرورة التوسع في برامج تعليم الكبار والتدريب المهني لتحسين مستواهم الثقافي والمهني .

(ب) أهمية التوسع في التعليم الفني والمهني :

تحدد كفاءة النظام التعليمي ودوره في تنمية الموارد البشرية على مدى تحقيق التوازن النسبي بين فروعته المختلفة ومن ضوء الأهداف القريبة والبعيدة التي يرجى تحقيقها من أجل التوسع في أعداد القوى العاملة بمواصفاتها المطلوبة . والنظر إلى نمو التعليم الفني والمهني في ليبيا ، على ضوء هذه الاعتبارات يكشف عن بعض الجوانب السلبية وتناجها على عرض الأيدي العاملة المدربة في مستوياتها المختلفة . فنتيجة للفحص الذي أجرى بصفة أولية على الإحصائيات المتوفرة عن عدد الطلبة المسجلين والخريجين في المدارس الفنية والمهنية في السنوات الماضية وتحليل التقديرات التي تشير إلى النمو النسبي بين فروع التعليم المختلفة تترأى لنا حقيقة واضحة وهي التباين الكبير بين نمو التعليم العام والتعليم الفني في مراحله المختلفة ، حيث تبين :

١ - ان نسبة مجموع الطلبة الذكور في التعليم الاعدادى الفنى (الزراعى والصناعى والتجارى) الى مجموع التلاميذ الذكور في التعليم الاعدادى العام قد أخذت فى الانخفاض المستمر من ٧٠.٧٪ فى سنة ١٩٦١/١٩٦٢ الى أن وصلت ٤٢.٤٪ فى سنة ١٩٦٥/٦٤ وبالمثل أوضحت هذه النسبة فى مرحلة التعليم الثانوى انخفاضا مستمرا فى نفس الفترة من ١٥.٩٪ فى سنة ١٩٦٢/٦١ الى ٩.٢٪ فى سنة ١٩٦٥/٦٤ . ٦

٢ - ان نسبة خريجي المدارس الثانوية الفنية الى خريجي المدارس الثانوية كانت تتأرجح من ٥٪ الى ١٥٪ فقط فى المدة الواقعة من ٥٧ - ١٩٦٥ . ٦

ويرجع هذا التباين الكبير بين الطلبة المسجلين والخريجين فى فرعى التعليم العام والفنى الى ضعف الاقبال على التعليم الفنى بأنواعه واتجاه أغلب الخريجين من المرحلة الابتدائية والاعدادية الى التعليم العام . وتبين من الاحصائيات المتوفرة لدينا أن نسبة مجموع التلاميذ الملتحقين فى المدارس الاعدادية الفنية الى مجموع الناجحين فى شهادة اتمام الدراسة الابتدائية قد أخذت فى الانخفاض المستمر من ٧٠.٦٪ فى سنة ١٩٦١/١٩٦٢ الى ١٥.١٪ فى سنة ١٩٦٥/٦٤ . كما أوضحت هذه النسبة فى المرحلة الثانوية الفنية انخفاضا مماثلا من ٩.٥٪ سنة ١٩٦٢/٦١ الى ٦٪ فى سنة ١٩٦٥/٦٤ . ٦

وتحتاج العوامل التى تتسبب فى ضعف الاقبال على التعليم الفنى بفروعه ومراحله المختلفة الى دراسة دقيقة كما يتطلب الامر التصدى لعلاج هذه المشكلة من أجل تطوير التعليم الفنى فى المستقبل ، حيث أن أى تغيير الى الاسوأ سوف يكون له تأثير عكسى على عرض الايدي العاملة الفنية خلال السنوات المقبلة وسيلاحظ النقص الخطير بوجه خاص فى الفئات المهنية الوسطى وعلى نفس المنوال فإن أى برنامج اصلاحى يهدف الى التوسع فى نطاق الخدمات التعليمية فى هذا المجال مصحوبا ببرنامج للحوافز من أجل زيادة الطلب على التعليم الفنى وتشجيع الاقبال عليه سوف يؤدى بدوره الى تحقيق التوازن المطلوب بين فرعى التعليم والى زيادة «العرض» من الايدي العاملة الفنية فى المستقبل .

(ج) تعليم البنت :

عند التعرض لمشاكل التعليم وتتايجها من القوى العاملة لا يفوتنا أن نشير الى تعليم البنت وأهميته في موقفها تجاه العمل . ويعتبر موضوع دخول المرأة في سوق العمل والعوامل التي تحدد موقفها تجاه العمل من العوامل الهامة فيما يتعلق بالعمالة في الاقتصاد الليبي حيث لا يتعدى عدد العاملات حتى سنة ١٩٦٤ عن ٤٪ من القوى العاملة .

ويتوقف اشتراك المرأة في القوى العاملة على ظروف الطلب على العمل خاصة في المجالات والوظائف التي تسودها المرأة وموقفها تجاه العمل والذي ينبع بدوره من التكوين الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع وتشير نتائج العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال في بعض البلدان المتقدمة الى الارتفاع الملحوظ في نسبة انتساب المرأة الى سوق العمل في السنوات الاخيرة نتيجة لعدة عوامل تتعلق بسوق العمل نفسه وارتفاع مستوى التعليم للمرأة^{١٦} فالتوسع الملحوظ في مجال الخدمات والاعمال الكتابية قد فتح مجالات عمل متعددة ذات صلة وثيقة بالتكوين الطبيعي للمرأة ، فضلا عن التغير في تكوين الاسرة والمكانة الاجتماعية للمرأة وتحسين مستوى تعليمها واعدادها المهني - قد شجع المرأة للدخول في سوق العمل كما أوضحت نتائج هذه الدراسات العلاقة المباشرة التي تربط بين دخول المرأة في سوق العمل ومستوى التعليم الذي تحصل عليه . وتنطلق هذه العلاقة المباشرة من أهمية التعليم في رفع المستوى الاجتماعي للمرأة ومن ارتباط كثير من الوظائف والمهن التي يسودها العنصر النسائي بمستوى تعليمي معين . فكثير من المهن والوظائف التي تتناسب مع التكوين الطبيعي للمرأة كالطب والتمريض والتدريس والاعمال الكتابية يقتصر الدخول فيها على النساء اللائي حصلن على مستوى تعليمي معين .

وبالرغم من عدم توفر معلومات كافية لدراسة العلاقة بين مساهمة المرأة الليبية في القوى العاملة ومستوى تعليمها ، الا أننا نعتقد أن الانخفاض الملحوظ في عدد العاملات في سوق العمل انما يرجع في معظمه لتخلف تعليم البنت واختلال التوازن في التعليم بين الجنسين فتعليم البنت في ليبيا ظل يتقدم في السنوات الاخيرة بخطى

بطيئة لم تحقق التوازن المرغوب فيه بين الجنسين ، فبالرغم من التزايد المستمر في أعداد البنات في المراحل التعليمية المختلفة خلال السنوات الماضية إلا أن نسبة المسجلات حتى سنة ١٩٦٦/٦٥ لم تتعد الـ ٢٧٪ في المرحلة الابتدائية ، ١٢٪ في المرحلة الثانوية ، ٩٪ في المرحلة العليا .

ولمشكلة تخلف تعليم البنت - كما ذكرنا - أبعاد اقتصادية هامة فيما يتعلق بمساهمتها في سوق العمل واستغلال الطاقة البشرية في البلاد . فتغير الحياة الاقتصادية والتطور الفنى الذى شاهده الاقتصاد الليبى فى السنوات الأخيرة قد أدى بدوره الى التغيير فى أساليب ومجالات العمل المفتوحة أمام المرأة العاملة الليبية . فانتقال المرأة من الاعمال البسيطة الى مجالات العمل الجديدة يتطلب نوعا من الاعداد الفنى والمهنى الذى لا يتحقق بغير قدر ولو ضئيل من التعليم .

ومن ناحية أخرى فإن تنوع النشاط الاقتصادى واتساع نطاق النشاط الثقافى والتعليمى فى البلاد فى السنوات الأخيرة قد أدى بدوره الى التوسع فى مجالات العمل المفتوحة أمام المرأة الليبية والتي تربط مزاولتها بمستوى تعليمى معين . وتمثل ذلك فى مجالات التعليم والتدريب والاعمال الكتابية وغيرها من شتى الوظائف والمهن ذات الصلة الوثيقة بالتكوين الطبيعى للمرأة . وبذلك نرى أن ازدياد الطلب على المرأة المتعلمة فى الوقت الذى يتسم فيه تعليم البنت بالتخلف - سوف يعرض جزءا كبيرا من العناصر النسائية غير المتعلمة للبطالة أو عدم مشاركتهن بالفعل فى القوى العاملة بسبب عدم تكييفهن مع ظروف الطلب الجديدة أو مع احتياجات السوق الحقيقية . وهذا ما يدعو الى أهمية تطوير تعليم البنت وتوجيهها نحو مجالات الاختصاص التى يسودها العنصر النسائى فى زيادة مساهمة المرأة الليبية فى سوق العمل ولذلك يجب أن ينمو تعليم البنت ويتطور أكثر من نموه السابق كما يجب أن تتغير مناهج الدراسة لكى تتماشى مع مجالات الاختصاص فى شتى نواحي الصناعات والمهن . واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك من شأنها أن تؤدى الى تحسين استغلال الطاقة البشرية والتأثير على ميزان العمالة فى المستقبل .

تلخيص واستنتاجات

١ - لقد صممت هذه الدراسة لتعطي تحليلا شاملا للوضع التعليمي القائم في ليبيا وتناججه على عرض الايدى العاملة المؤهلة . وتناول التحليل بعض الجوانب التنظيمية للتعليم وما يرتبط بها من محتوى له صلة مباشرة باعداد القوى العاملة ، وتقييم النمو التعليمي على ضوء الاهداف القريبة والبعيدة التى يرجى تحقيقها من أجل التوسع فى اعداد القوى العاملة المطلوبة بمواصفاتها اللازمة .

٢ - وتفيد النتائج المستخلصة من هذه الدراسة أن ليبيا وان كانت تملك ما يكفيها من الموارد البشرية الخام الا أنها تفتقر بشدة الى القوى العاملة العالية المستوى فقد كان من نتائج التغيرات التى خضعت لها البنية المهنية تحت تأثير التطور الاقتصادى والفنى فى السنوات الاخيرة ان ازدادت الحاجة الى تحسين المستوى الثقافى والمهنى للسكان العاملين كما ازداد الطلب على الايدى العاملة المؤهلة فى جميع الاختصاصات ، فى حين لم يتم تنسيق تخطيط النظام التعليمى وفقا لهذه التغيرات التى طرأت على حاجات القوى العاملة اذ لم يف انتاج النظام التعليمى بمراحله وفروعه المختلفة باحتياجات الاقتصاد المتوقعة ، وقد ظهر ذلك فى العجز الكبير فى عدد المتخرجين سواء فى المدارس أو المعاهد العلمية المختلفة أو بين مختلف كليات الجامعة الليبية .

ومن دراسة الارتباط بين مقاييس النمو الاقتصادى ومقاييس النمو التعليمى تبين أن استراتيجية القوى العاملة فى ليبيا لم تكن منجزة لتركيمة الموارد البشرية المتعلمة بشكل سابق للنمو الاقتصادى وبالرغم من الجهود التى بذلت من أجل رفع نسب القيد فى مراحل التعليم المختلفة فى السنوات العشر الماضية الا أن النظام التعليمى لم يحقق التوازن المرغوب فيه بين أنواعه ومراحله المختلفة وبشكل يتلاءم مع التوسع المطلوب فى الايدى العاملة المؤهلة . هذا فضلا عن ضعف انتاجية النظام نفسه والذى يتمثل فى الارتفاع الملحوظ فى معدلات الفاقد أثناء الدراسة فى مختلف مراحل التعليم وفى ضوء هذه الاعتبارات التى تفرض نفسها على ضرورة

الربط بين متطلبات التنمية من القوى العاملة والسياسة التعليمية - يتطلب الأمر اتخاذ اتجاه واضح نحو إعادة تخطيط التعليم ووضع استراتيجية تربوية تهدف لتحقيق التوازن النسبي بين مراحل وأنواع التعليم المختلفة ورفع مستوى انتاجية المؤسسات التربوية لمواجهة الطلب المتزايد على العمال المهرة والفنيين والمختصين ويعنى ذلك ضرورة تحريك جهاز التعليم في استراتيجية تهدف الى :

(أ) تعميم التعليم الابتدائي مع اتخاذ كافة الاجراءات لزيادة انتاجية هذه المرحلة وخفض نسبة المنقطعين عن الدراسة ، وذلك لتكوين قاعدة عريضة تنهياً عليها مطالب القوى العاملة في المستقبل .

(ب) التوسع في التعليم الثانوى وتطوير المعاهد الفنية والمهنية لتوفير الاعداد المطلوبة من القوى العاملة المدربة .

(ج) توجيه التعليم العالى ليهتم بالميادين العلمية والفنية لمواجهة حاجة البلاد من الفنيين والاختصاصيين من خريجي الجامعات .

٣ - وأخيراً نود أن نشير الى الدور الذى يمكن أن تقوم به الحوافز المادية والمعنوية فى المساعدة على إعادة توجيه التعليم وفقاً للتغيرات التى تطرأ على حاجات القوى العاملة ، فعملية تخطيط التعليم وارتباطه بالقوى البشرية تتشابك فيها عوامل بشرية واجتماعية وتطلعات وقيم مختلفة ، فمثلاً قد يتم التوسع فى المعاهد الفنية والمهنية ولكن الاقبال عليه من جانب الطلاب لا يتم حسب ما تصوره الشخص القائم بالتخطيط التربوى وذلك لعوامل ترتبط بمكانة هذا النوع من التعليم وهذا ما يدعو لاهمية تقديم الحوافز التى تؤثر على اتجاهات التعليم الفنى وترغب الطلاب فى الالتحاق بالمعاهد الفنية والمهنية المختلفة ومن أمثلة هذه الحوافز التى يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار لتحقيق ذلك ، مراجعة هياكل الاجور (كادراتها) ولتقديم المنح والمساعدات للطلاب الملتحقين بهذه المعاهد ، وتهيئة الفرصة أمام المتفوقين من خريجي المعاهد الفنية لمواصلة دراستهم فى الكليات المقابلة لتخصصات هذه المعاهد .

المراجع

مراجع باللغة العربية :

- (١) درويش ، كمال السيد الاستثمار البشري .
منشورات مركز الأبحاث الاقتصادية وإدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد
والتجارة - الجامعة الليبية
- (٢) عبد الدائم ، عبد الله التنبؤ بالحاجات التربوية تحقيقاً لأهداف
التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
صحيفة التخطيط التربوي في البلاد العربية،
السنة الثانية ، العدد السادس ١٩٦٤م
- (٣) عمار ، حامد اقتصاديات التعليم - سرس اللبان ١٩٦٤م
- (٤) موزنى أ. (ترجمة) وضع التعليم والتخطيط التربوي في البلاد
العربية .
صحيفة التخطيط التربوي في البلاد العربية،
السنة الخامسة ، العدد الرابع ، ١٩٦٧م
- (٥) ناير ، أ. ن. ك مصادر القوى البشرية في ليبيا والاحتياجات
بالنسبة للتعليم والتدريب . خلال السنوات
١٩٦٤ - ١٩٧٤ م .
- (٦) وزارة التربية والتعليم بحوث وفد ليبيا في مؤتمر وزراء التربية
والتعليم والوزراء المسؤولين عن التخطيط
الاقتصادي في الدول العربية طرابلس
٩ - ١٤ أبريل ١٩٦٦ م .
- البحث رقم (٢) التعليم والخطة الخمسية الأولى للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .
- البحث رقم (٥) التعليم الفني والمهني في ليبيا .
- البحث رقم (٦) تعليم البنات في ليبيا .

مراجع باللغة الانجليزية :

7. Becker, Gary, S., Investment in Human Capital : A Theoretical Analysis. J.P.E. Oct. 1962.
8. Culik, F. *Notes on the Agric. Employment problems in Libya*, Tripoli, July 1968.
9. Harbison, Frederick, and Myers, Charles A. *Education Manpower and Economic Growth*, McGraw Hill 1964.
10. Harbison, Frederick, and Myers, Charles A. *Manpower and Education* McGraw Hill Book Co. 1965.
11. Heitmann, G. *The Impact of petroleum on Employment, Wages, and the Migration of Labor*.
12. O.E.C.D., *Economic Aspects of Higher Education*, 1964.
13. Ministry of Planning and Development, *Manpower Development of the second-Five-year plan of Libya*, July 1968.
14. Shultz, Theodore W., *The Economic Value of Education*, Columbia University Press, second printing 1964.
15. Vaizy, John, *The Economic of Education*, Faber & Faber, London 1962.
16. U. S. Department of Labor, *Hand-book on Women Workers*, Womens Bureau Bulletin 294, 1969.